لاستقلالها بالافادة الا في خمسة مواضع جزا اي خبر كان ومفعول
ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد
او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون معمولا و
ما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية
اي بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع
الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع و
منصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة
اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل لاشتمالها اجلالا اول جزئيها الفعل وهو النسبة
الى الفاعل معتبرة في وضعه تقتضي الارتباط به من اول الامر بخلاف
المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله
اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة بقوة
عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدا الكبرى و
هي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا الذي لا نزاع
في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته
بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب فغني
عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل
فيه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد

ومشتق

ترك التعريف بما اشتمل علم الفاعلية كما في الكافية لانه مع اختلاله كما نبهم من الشرح لا احتاج اليه هنا لانه يبين العامل على وجه يعرف منه المرفوع مثلا بوجه يمكن ان يبحث عنه وتمام المعرفة بالتعريف لا بالتحديد في امثاله فتدبر احمد

قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بجزء الفعلية

ومن آثار قوته انه يغلب على عامل المبتداء او شبهه

ولو كان ظاهرا او الا فالخبر ليس بمحكوم عليه بل المشتق مرفوع كما هي احد الدكوري

ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي
المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصالة في كونه مسندا
اليه ومن الثاني افادة الاقوائية في كونه محكوما عليه بما غير النظر بين
هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما اسم مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم
اسند اي نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اليه اذ منه ما ليس له نسبة
تامة اليه الفعل الاصطلاحي خرج به بقوله او ما بمعناه المبتدا لان
ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء
قدم الجزاء او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به
ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له كما ترى المعلوم
خرج به النائب بل ذكر المعلوم يغني عن التام لاستلزامه اياه ودلالة
الالتزام مهجورة في التعريفات على ان اغناء المتاخر عن المتقدم
مما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات والمصدر
واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع
اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول
فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه
فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد
الصحيح ما اسند اليه الموصوف او شبهه نسبة وصفية فان قيل وقد صرح فيه
ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدي في النحو لان

الا ان الاسناد الاصطلاحي الذي هو النسبة التامة التي يحسن السكوت عليها

Copyright © King Saud University